رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

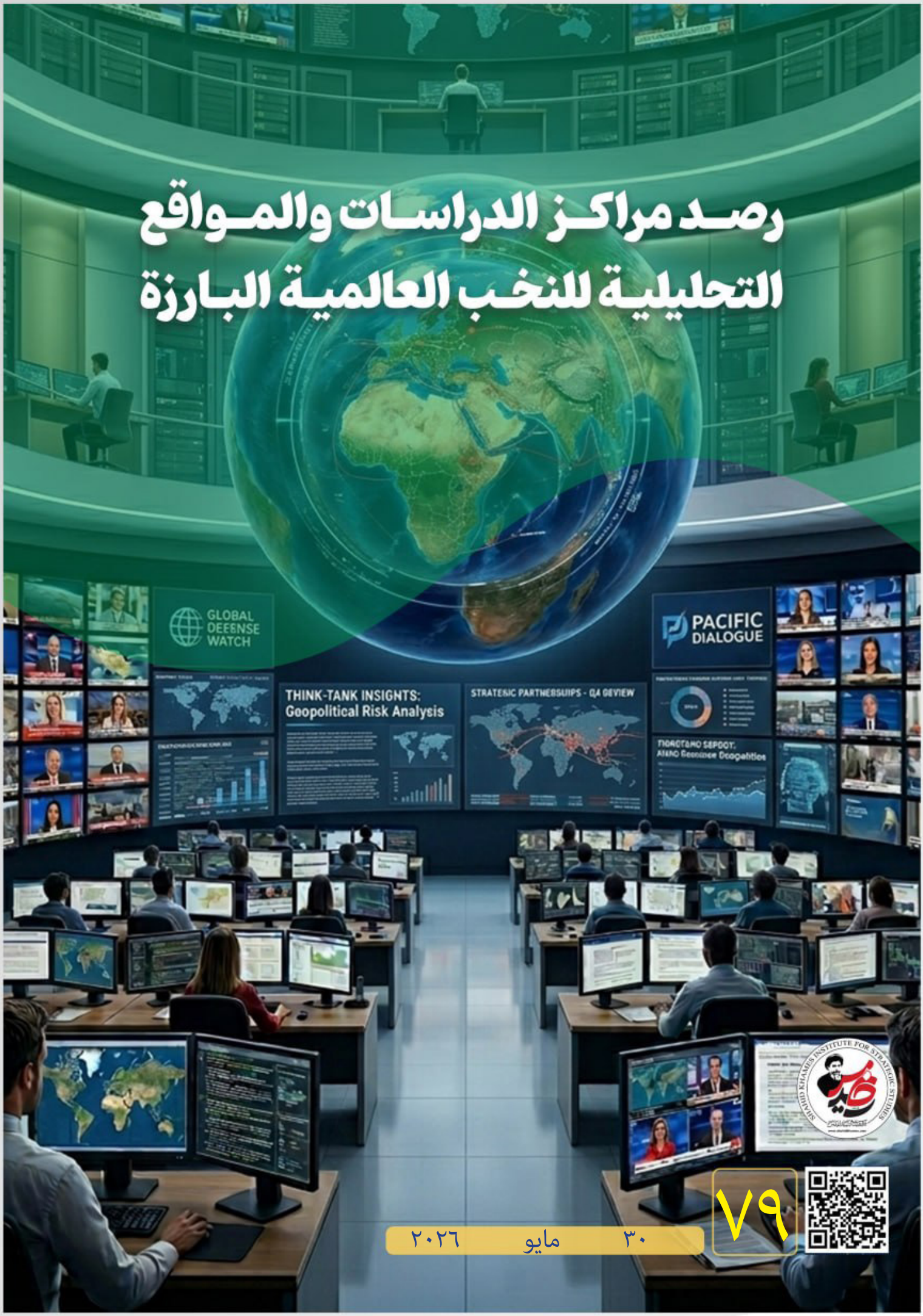

٧٩
٣٠ مايو ٢٠٢٦

العنوان

العنوان	الصفحة
الملخص التنفيذي	٣
١. هل لا يعقد ترامب صفقات سيئة؟ حان وقت إثبات ذلك / Times of Israel	٤
٢. مهمات ترامب غير المكتملة في السياسة الخارجية / Times of Israel	٥
٣.ما قصة ترامب وحلف شمال الأطلسي؟ / WSJ	٦
٤.سوريا تسعى إلى أن تكون بديلاً لمضيق هرمز / Foreign Policy	٧
٥. أزمة الردع الوشيكة لحلف شمال الأطلسي / Foreign Affairs	٨
٦. ماذا تعني زيارة الرئيس ترامب للعلاقات الصينية ـ الأميركية؟ / Global Times	٩
٧. على موسكو أن تستعد لـ«سلام بلا سلام» / RT	١٠
٨. من منظور القتال: العقيدة العسكرية ومستقبل الحرب في آسيا / IISS	١١
٩. تعرّف إلى الجمهوريين الذين يتحدّون دونالد ترامب / The Economist	١٢
١٠. إيران ولبنان وغزة: اتفاقات بلا نصر واضح / Ynet News	١٣
١١. لماذا يحتاج ترامب إلى اتفاق محدود مع إيران؟ / Foreign Affairs	١٤
١٢. من الردع إلى عدم الاستقرار: خطر توسّع الأسلحة النووية في آسيا / IISS	١٥
١٣. الخيار الوحيد أمام كوبا: التفاوض قبل الانهيار / Foreign Affairs	١٧
١٤. حرب إيران والفجوة الجديدة في الجاهزية العسكرية الأميركية / CSIS	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الملخص التنفيذي

لا يحاول النص الآتي قراءة تحوّلات العالم الراهنة من زاوية السرديات التي تُنتَج في مراكز التفكير ووسائل الإعلام التحليلية والأوساط النخبوية الدولية والإقليمية. ولا تكمن أهمية هذه السرديات في أنها تقدّم دائماً صورة قاطعة ومحايدة عن الواقع، بل في أنها تكشف كيف يقوم النخب السياسية والأمنية والفكرية في العالم بتأطير الأزمات، وما المفاهيم التي يستخدمونها لتفسير التحوّلات، وأيّ نوع من المستقبل يرونه محتملاً أو مرغوباً. وبالنسبة إلى المتلقي الشرق أوسطي، يكتسب فهم هذه اللغة التحليلية أهمية استراتيجية، لأن كثيراً من القرارات التي تؤثر في مصير المنطقة تتبلور أولاً داخل هذه الأطر الفكرية. وفي هذه المجموعة، لا يظهر الشرق الأوسط بوصفه هامشاً للنظام العالمي، بل باعتباره أحد المراكز الأساسية لاختباره. فإيران، ومضيق هرمز، وحرب غزة، ولبنان، وسوريا، وأمن الخليج، وعلاقات الولايات المتحدة بحلفائها، ودور إسرائيل، ومخاوف الدول العربية، كلها تأتي في صلة بسؤال أوسع: هل ما زالت القوى الكبرى قادرة على إدارة الأزمات وفق إرادتها؟ إن إجابة كثير من التحليلات حذرة، بل ومتشائمة أحياناً. فالقوة العسكرية ما زالت عاملاً حاسماً، لكنها ليست كافية؛ إذ يمكن للهجوم أن يُحدث أضراراً، لكنه لا يصنع بالضرورة نظاماً. ويمكن للعقوبات أن تولّد ضغطاً، لكنها لا تنتهي حتماً إلى الاستسلام. ويمكن للاتفاق أن يوقف الأزمة، لكنه لا يجلب دائماً سلاماً مستداماً. ومن أكثر محاور هذه النصوص جاذبية تحوّل مفهوم الانتصار. ففي الماضي، قامت استراتيجيات كثيرة على افتراض أن العدو يمكن هزيمته أو إقصاؤه أو إجباره على تراجع كامل. أما السرديات الجديدة، فتتحدث أكثر عن «إدارة الخصم»، و«احتواء الكلفة»، و«الاتفاق المحدود»، و«الردع الهش»، و«السلام بلا سلام». وليس هذا التحوّل في المفردات أمراً عارضاً؛ فقد دخل العالم مرحلة لا يستطيع فيها أي طرف بسهولة فرض النتيجة النهائية: لا الولايات المتحدة في مواجهة إيران، ولا إسرائيل في مواجهة شبكات المقاومة، ولا أوروبا في مواجهة روسيا، ولا الصين والولايات المتحدة في مواجهة بعضهما بعضاً. وبالنسبة إلى دول الشرق الأوسط، تحمل هذه الحالة رسالة واضحة: إن الاعتماد المطلق على قوة خارجية واحدة، أو الاتكاء على قراءات أيديولوجية، أو الرهان على انتصار حاسم لطرف ما، قد يكون مكلفاً. فالنظام الجديد يكافئ الفاعلين القادرين على المرونة، وتعدد المسارات، والواقعية. ولا تُضمن أمنيات المستقبل بمجرد شراء السلاح أو توقيع الاتفاقات السياسية، بل تتوقف على القدرة على إدارة الأزمات، وتنويع الشراكات، وإنشاء ممرات بديلة، وتعزيز الصمود الاقتصادي، والفهم الدقيق لحروب السرديات. كما تُظهر هذه المجموعة أن أزمات اليوم ليست عسكرية أو دبلوماسية فحسب؛ فمضيق هرمز، بقدر ما هو قضية أمنية، هو أيضاً قضية طاقة وغذاء وتأمين وتجارة ونظام اقتصادي عالمي. وردع حلف شمال الأطلسي لا يقتصر على الجنود والصواريخ، بل يتعلق بالثقة السياسية والقدرة الصناعية. والتنافس بين الصين والولايات المتحدة ليس مجرد صراع جيوسياسي، بل هو قضية سلاسل إمداد وتكنولوجيا واستثمار ومستقبل الاقتصاد العالمي. وحتى الحروب الإقليمية لا يمكن تحليلها من دون الالتفات إلى مخزونات الصواريخ، والطائرات المسيّرة، والبنى التحتية، والرأي العام. ومن هذا المنظور، لا تمثل دراسة هذا النص بالنسبة إلى المتلقي الشرق أوسطي مجرد متابعة لأخبار اليوم، بل تمريناً على فهم منطق النظام الجديد؛ نظام لم ينهَر تماماً، ولم يستقر تماماً، ولم تتضح قواعده للجميع. وفي عالم كهذا، لا يكون السؤال الأساسي هو: من يملك اليد العليا اليوم؟ بل السؤال الأهم هو: أي فاعل يدرك قبل غيره أن قواعد اللعبة قد تغيّرت؟ إن هذا النص دعوة إلى قراءة هذا التحوّل نفسه: الانتقال من عالم اليقينيات إلى عالم باتت فيه القدرة على البقاء والتأثير والأمن رهناً بفن إدارة الأزمات المتزامنة.

Times of Israel

هل لا يعقد ترامب صفقات سيئة؟ حان وقت إثبات ذلك

تذهب هذه القراءة إلى أن الشروط المتداولة لاتفاق محتمل بين الولايات المتحدة وإيران، إذا تحققت، ستحوّل الحرب الأخيرة إلى هزيمة تاريخية واستراتيجية، لن تقتصر تداعياتها الكارثية على إيران وإسرائيل فحسب، بل ستطال أيضاً النظام العالمي الحر. وتنطلق الحجة من المقولة الميكافيلية التي تفيد بأنه إذا وُجِّهت ضربة إلى العدو، فينبغي أن تكون حاسمة إلى حدّ يحرمه القدرة على الانتقام. وعلى هذا الأساس، جرى تعريف العملية المشتركة بين الولايات

المتحدة وإسرائيل، التي بدأت في ٢٨ فبراير ضد الجمهورية الإسلامية، ضمن أهداف واسعة للغاية: تدمير برنامج الأسلحة النووية الإيراني، وسحق صناعة الصواريخ الباليستية، ووقف دعم حزب الله وحماس، وإنهاء الإرهاب العالمي، وتهيئة الظروف لإسقاط الحكم على يد الشعب الإيراني. غير أن التحليل يؤكد أن الولايات المتحدة وإسرائيل أُصيبتا بعد حرب الأيام الاثني عشر في العام الماضي بثقة مفرطة بالنفس. فعلى الرغم من أن أهدافاً عسكرية إيرانية تضررت في تلك الحرب، وقُتل عدد من العلماء النوويين البارزين، وقُصفت ثلاثة منشآت جوفية مهمة، فإن النظام الإيراني أظهر قدرة عالية على الصمود. وفي الهجمات الأولى، أُزيل علي خامنئي وعدد من كبار المسؤولين، غير أن الاعتماد على القوات الكردية، بل وحتى الاتصال المزعوم بمحمود أحمدي نجاد بوصفه خياراً بديلاً للقيادة، عُدّ مؤشراً إلى غياب تخطيط استراتيجي جاد. ويُقدَّم الإخفاق الأكبر على المستوى العملياتي بوصفه عجز القيادة المركزية الأميركية عن تأمين مضيق هرمز فوراً. فقد استخدم النظام الإيراني، كما كان متوقعاً، سيطرته على هرمز لتعطيل إمدادات الطاقة العالمية، الأمر الذي زاد الضغوط السياسية الداخلية والدولية على ترامب. ونتيجة لذلك، بدا إعلانه عن قرب إنجاز «مذكرة تفاهم للسلام» مع إيران منصبّاً قبل كل شيء على إعادة فتح هرمز، وهي مسألة لم تكن أصلاً جوهر الأزمة قبل الحرب. وفي المقابل، غابت عن هذا الإعلان الأهداف الأساسية للحرب، ولا سيما إزالة التهديد النووي وإضعاف القوات الوكيلة لإيران. ومن منظور التحليل، تبدو الشروط المتداولة للاتفاق مهينة وخطيرة: تدفق مبالغ ضخمة إلى خزينة طهران، وتعزيز القدرة العسكرية والوكيلة للنظام، والاكتفاء بوعد غامض بإجراء محادثات لاحقة بشأن الملف النووي. ويتيح هذا الوضع لإيران، عبر كسب الوقت، تحييد الضغط العسكري وإبقاء الطريق مفتوحاً نحو امتلاك القنبلة، ولا سيما أن مخزوناً يبلغ ٤٤٠ كيلوغراماً من اليورانيوم عالي التخصيب يُطرح باعتباره مسألة حاسمة. وفي القسم الختامي، يُبرز التحليل تباين أولويات الولايات المتحدة وإسرائيل؛ فبالنسبة إلى إسرائيل، تمثل الجمهورية الإسلامية تهديداً مباشراً ووجودياً، وقد عمّقت تجربة هجوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ واستعادة حزب الله قدراته هذه المخاوف. أما بالنسبة إلى كثير من الأميركيين، فلا تُعدّ إيران تهديداً فورياً ووجودياً للولايات المتحدة نفسها. ومن ثم، فإن التراجع عن الضغط العسكري والإفراج عن عشرات مليارات الدولارات من دون ضمان تدمير القدرة النووية الإيرانية يُعدّ فتحاً للمجال اللازم أمام تحوّل الجمهورية الإسلامية إلى قوة نووية. والخلاصة النهائية هي أنه إذا كان ترامب يدّعي حقاً أنه لا يعقد «صفقات سيئة»، فإن لحظة إثبات ذلك قد حانت الآن: إما اتفاق كبير وحقيقي، وإما لا اتفاق.

https://www.timesofisrael.com/reported-terms-of-trumps-iran-deal-

Times of Israel

مهمات ترامب غير المكتملة في السياسة الخارجية

THE TIMES OF ISRAEL

بعد ثلاثة أشهر من اندلاع حرب إيران، تنخرط الولايات المتحدة وإيران، بالتزامن مع استمرار هجمات محدودة متبادلة، في مفاوضات لإنهاء الأزمة. وفي الوقت نفسه، يتجه التصعيد أيضاً في مواجهة منفصلة لكنها مترابطة بين إسرائيل وحزب الله في لبنان. ومن المنظور الأميركي، يتمثل المحور الرئيسي لمحادثات واشنطن في إعادة فتح مضيق هرمز وإقامة إطار أكثر استدامة لمعالجة مجموعة من

القضايا العالقة، بما في ذلك البرنامج النووي والصاروخي الإيراني وسلوك طهران الإقليمي. وقد وجّه ترامب في اجتماع الحكومة في ٢٧ مايو رسائل متناقضة؛ فمن جهة قال إن إيران «راغبة جداً في التوصل إلى اتفاق»، لكنها لم تُرضِ الولايات المتحدة بعد، ومن جهة أخرى حذّر من أنه، خلافاً لذلك، سيكون على أميركا أن «تنهي الأمر». وليس المعنى العملي لهذه العبارة واضحاً.

وفي المقابل، سعى كبار مسؤولي الإدارة إلى التشديد على أن الخيار المفضّل للرئيس لا يزال هو التفاوض والدبلوماسية. أما السيناريو الأرجح فهو استمرار وضع هش: مزيج من الهجمات المحدودة، والدبلوماسية القسرية، والضغط الاقتصادي، في وقت يركّز فيه النظام الإيراني على البقاء ويتجنب أي تنازل قد يكشف ضعفه. وفي السجل العام للسياسة الخارجية الأميركية خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٦، تبدو الإنجازات الواضحة قليلة. فقد أتاح لقاء مايو مع الصين فرصة للصورة أكثر مما قدّم اتجاهاً واضحاً في أهم علاقة ثنائية في العالم. أما إزاء روسيا، فلم تُفضِ جهود الإدارة على مدى ١٦ شهراً لإنهاء حرب أوكرانيا إلى نتيجة، ولا تزال موسكو تستهدف كييف بالطائرات المسيّرة والصواريخ. كما دخلت العلاقة مع الهند في حالة غموض بسبب سياسات إدارة ترامب، ولم تحقق الزيارة الأخيرة للمسؤول الأميركي إلى ذلك البلد تقدماً مهماً. وفي ملف التجارة، وبعد أكثر من عام على رسوم «يوم التحرير» الجمركية الواسعة، حكمت المحكمة العليا ضد السلطة التنفيذية، وأصدرت المحاكم أوامر بردّ الرسوم غير القانونية. وفي مجال الهجرة، يتواصل القمع الواسع، حتى إن الخلافات الناجمة عنه أدت إلى إغلاق جزئي للحكومة في الربيع. وفي نصف الكرة الغربي، ظلت الإدارة ناشطة وفق نمط الإكراه، من اعتقال زعيم فنزويلا إلى الضغط على كوبا والخطط المتعلقة بغرينلاند. وقد أعادت أزمة إيران ترتيب علاقات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط بصورة غير متوقعة؛ فالفوضى في أقوال ترامب وأفعاله، حتى بعد هدنة أبريل الهشة، أقلقت شركاء واشنطن الإقليميين وأثارت تساؤلات حول موثوقية الولايات المتحدة الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، دعا ترامب، بلهجة غير مألوفة، دولاً مثل السعودية وقطر وباكستان إلى الانضمام إلى اتفاقات أبراهام، بل طرح أيضاً أسماء تركيا ومصر والأردن والإمارات، مع أن بعض هذه الدول سبق أن اعترف بإسرائيل أو كان من الموقّعين الأوائل عليها. كما يُعدّ التهديد بقصف عُمان، الشريك القديم والوسيط الإقليمي، مثالاً على دبلوماسيته الاستعراضية وحربه النفسية. وباتت الرؤية الشرق أوسطية لترامب أكثر قتامة بكثير مما كانت عليه قبل عام، حين كانت تقوم على الاستثمار والذكاء الاصطناعي والارتباط الاقتصادي مع دول الخليج. وفي غزة أيضاً، لم يوفر كيان السلام الذي أُنشئ قبل حرب إيران بعدُ الإطار العملي ورأس المال اللازمين لتحقيق نتائج ملموسة. والخلاصة أنه حتى إذا أُعلنت مذكرة تفاهم مع إيران، فمن المرجح أن تؤجل القضايا الصعبة إلى المستقبل، وأن تكتفي بمحاولة إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل ٢٧ فبراير. وتكمن المشكلة الأساسية في أن إيران اكتسبت من الحرب ورقة ضغط جديدة على الاقتصاد العالمي عبر هرمز، وليس واضحاً لماذا قد تتخلى عنها بسهولة.

https://www.timesofisrael.com/reported-terms-of-trumps-iran-deal-would-

WSJ

ما قصة ترامب وحلف شمال الأطلسي؟

يُفسَّر الحادث الأخير المتمثل في سقوط طائرة روسية مسيّرة على مبنى سكني في رومانيا بوصفه مؤشراً إلى اختبار الكرملين لردّ فعل حلف شمال الأطلسي. وقد وقع هذا الحادث في مناخ تواصل فيه موسكو، بالتزامن مع حرب أوكرانيا، قياس مدى إرادة الغرب وتماسكه. كما يعزّز تصريح ديمتري ميدفيديف، مستشار فلاديمير بوتين، بأن «النوم الهادئ قد انتهى»، الانطباع بأن روسيا قد تُقدِم على مزيد من الخطوات المماثلة. وتتمثل المسألة الأساسية في الغموض الذي يكتنف استراتيجية إدارة ترامب حيال الدفاع عن أوروبا. ففي

وقت يُقيَّم فيه التهديد الروسي على أنه آخذ في التصاعد، تفيد تقارير بأن البنتاغون يدرس خفضاً يتراوح بين ثلث ونصف القدرة العسكرية الأميركية القابلة للاستخدام في الأزمات الأوروبية، بما في ذلك تقليص إمكانية الوصول إلى القاذفات الاستراتيجية والسفن الحربية. ويُعدّ هذا القرار عملياً إعادة صياغة لاستراتيجية الولايات المتحدة في أوروبا، من دون أن تقدّم الإدارة للرأي العام شرحاً واضحاً بشأن مخاطره وتكاليفه وتداعياته الأمنية. ويتمثل النقد الرئيسي في أن حلف شمال الأطلسي يواجه اليوم إحدى أسوأ البيئات الأمنية منذ تأسيسه. فقد أظهرت حرب روسيا ضد أوكرانيا أن بوتين، على الرغم من الضعف الاقتصادي، لا يزال قادراً على إجراء حسابات خطيرة ومدمرة. ولذلك، فإن تقليص القوات التقليدية الأميركية يثير سؤالاً عمّا إذا كانت واشنطن تعتزم، في المقابل، الاعتماد بدرجة أكبر على الردع النووي. كذلك، إذا كان الهدف يقتصر على تحسين تقاسم المسؤوليات مع أوروبا، فإن خفض قدرات مثل القاذفات الاستراتيجية، التي تُعد ميزة أميركية فريدة، يصعب تفسيره. ويتصل غموض آخر بأولوية آسيا والمحيط الهادئ. فإذا كان تقليص القوات في أوروبا يهدف إلى نقل الموارد إلى احتواء الصين، فينبغي أن تكون هناك مؤشرات أوضح إلى زيادة الانتشار العسكري الأميركي في المحيط الهادئ، غير أن مثل هذه الأدلة لم تُقدَّم. ونتيجة لذلك، تبدو هذه الإجراءات أقرب إلى قرارات متفرقة وغير شفافة، تظهر عبر تسريبات إعلامية، منها إلى جزء من استراتيجية متماسكة. وتشمل الأمثلة الأخيرة على هذا الاضطراب الانسحاب المفاجئ للواء قتالي من رومانيا، والتهديد بسحب خمسة آلاف جندي من ألمانيا، ودراسة سحب لواء من بولندا. وقد جرى التراجع عن القرار المتعلق ببولندا بعد التذكير بأن وارسو، قياساً إلى حجم اقتصادها، تتحمل أكبر إنفاق دفاعي بين أعضاء حلف شمال الأطلسي. ثم وعد ترامب عبر شبكات التواصل الاجتماعي بنشر خمسة آلاف جندي إضافي في بولندا. وقد ألزم الكونغرس الأميركي بالحفاظ على حد أدنى قدره ٧٦ ألف جندي أميركي في أوروبا، كما طالب في مشروع قانون الدفاع الجديد مسؤولي البنتاغون بتقديم إيضاحات بشأن هذه القرارات. وتخلص الحجة النهائية إلى أن بنية القوات الأميركية في أوروبا لا ينبغي أن تُحدَّد على أساس تصفية حسابات سياسية مع القادة الأوروبيين أو خلافات ظرفية، بما في ذلك بشأن إيران أو مواقف إسبانيا، بل ينبغي أن تستند إلى تقييم واقعي للتهديدات الموجهة إلى السلام والحرية في أوروبا. وإذا كان لدى ترامب تقييم مختلف لخطر روسيا، فإن الكونغرس وحلفاء الولايات المتحدة والرأي العام يملكون الحق في سماعه صراحة وبحجج واضحة.

https://www.wsj.com/opinion/nato-europe-u-s-troops-donald-

Foreign Policy

سوريا تسعى إلى أن تكون بديلاً لمضيق هرمز

بعد انهيار حكم بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، سعت الحكومة السورية المؤقتة، عبر سياسة خارجية قائمة على «صفر مشكلات»، إلى كسر العزلة الدولية ودفع إعادة الإعمار الاقتصادي من خلال تحويل البلاد إلى عقدة ترانزيت في الشرق الأوسط. وقد جذب الاستقرار النسبي في سوريا خلال عام ٢٠٢٥ ما لا يقل عن ٢٨ مليار دولار من اتفاقات الاستثمار من دول المنطقة، وتعزز هذا المسار أيضاً في عام ٢٠٢٦. وقد أوجدت الحرب الجارية مع إيران، والإغلاق الفعلي لمضيق هرمز، وانعدام الأمن في البحر الأحمر، فرصة جيوسياسية جديدة لدمشق كي تقدّم نفسها بوصفها ممراً برياً بديلاً للطاقة والتجارة والربط التكنولوجي بين

آسيا وأوروبا. وأفضت أهمية هذا الطرح إلى حضور وزير المالية السوري اجتماع مجموعة السبع في مايو، كما دُعي رئيس الحكومة المؤقتة إلى اجتماع المجموعة في منتصف يونيو. وفي الاجتماع الطارئ للاتحاد الأوروبي في قبرص في أبريل، قدّمت سوريا نفسها بوصفها «جسراً نحو الأمن» و«شريان بديلاً وآمناً» بين آسيا الوسطى والخليج العربي وأوروبا. ويتمحور هذا التصور حول إحياء مشروع «البحار الأربعة» القديم، الذي يربط سوريا عبر السكك الحديدية والطرق وخطوط الأنابيب بالبحر المتوسط والبحر الأسود وبحر قزوين والخليج العربي. ومع جاذبية هذا المشروع الاستراتيجية، فإن تحقيقه يتطلب سنوات؛ فسوريا تواجه نقصاً في الموارد حتى لدفع رواتب موظفي القطاع العام، وتُقدَّر كلفة إعادة إعمارها بمئات المليارات من الدولارات. وفوق ذلك، فإن الطريق البري، وإن كان أسرع، لا يستطيع من حيث حجم النقل أن يكون بديلاً كاملاً للمسار البحري. فقبل الحرب مع إيران، كان ٢٧ في المئة من نفط العالم، و٢٠ في المئة من الغاز الطبيعي المسال، و٣٠ في المئة من الأسمدة الكيميائية العالمية، وما لا يقل عن ٢٦ مليون حاوية سنوياً، تمر عبر مضيق هرمز. كما أن الأمن الغذائي حيوي لدول الخليج، إذ يأتي نحو ٨٥ في المئة من غذائها المستورد عبر هرمز.ومع ذلك، تستطيع سوريا أن تكون أحد الشرايين البرية البديلة التي تخفف اعتماد العالم المفرط على هرمز. كما أن ارتفاع معدلات التأمين على النقل البحري بعد إغلاق المضيق جعل الطرق البرية أكثر قدرة على المنافسة من الناحية البنيوية. وفي هذا الإطار، تدرس السعودية إمكان إنشاء خط حديدي سريع لنقل الغذاء والسلع من سوريا، عبر الأردن، إلى مدينة عرعر. كذلك أنشأت سوريا والأردن وتركيا آلية ثلاثية لإقامة ممر تجاري إقليمي قائم على الطرق، ومستقبلاً على إحياء سكة حديد الحجاز بين ميناء العقبة والموانئ التركية عبر سوريا. وفي مجال الطاقة، تخضع أربعة مشاريع كبرى على الأقل للتقييم الفني: خط الغاز العربي من مصر إلى تركيا عبر الأردن وسوريا، وخط أنابيب كركوك ــ بانياس بين العراق وسوريا، وخط أنابيب قطر ــ تركيا عبر السعودية والأردن وسوريا، وإحياء خط التابلاين من السعودية إلى سوريا ولبنان عبر الأردن. كما أن الامتداد الجنوبي لخط أنابيب الغاز العابر للأناضول إلى حلب ثبّت شبكة الكهرباء في شمال سوريا. وتشير تقارير إلى أن العراق، وربما الإمارات وبعض دول الخليج، تستخدم حالياً المسار السوري لنقل النفط إلى المتوسط وأوروبا. ويُعد الدعم المالي والسياسي من السعودية وقطر والإمارات والحكومة الأميركية، بما في ذلك التسريع في تخفيف العقوبات ودخول شركات مثل شيفرون وكونوكو فيليبس، أمراً حيوياً لهذه المشاريع. غير أن استمرار استقرار سوريا يظل رهناً بتراجع تدخل خصومها؛ فإيران ستنشغل بإعادة البناء بعد خسائرها الأخيرة، لكن إسرائيل، عبر توسيع عملياتها البرية وهجماتها المدفعية في سوريا، تهدد مسار الانتقال السياسي الهش والفرصة النادرة لقيام أمن اقتصادي إقليمي.

https://foreignpolicy.com/٢٩/٥/٢٠٢٦/syria-iran-hormuz-shipping-

Foreign Affairs

أزمة الردع الوشيكة لحلف شمال الأطلسي

إن خفض القوات الأميركية في أوروبا، إلى جانب الاكتفاء اللفظي بالاستناد إلى المظلة النووية لحلف شمال الأطلسي، يخلق خطراً استراتيجياً على ردع الغرب في مواجهة روسيا. فقد أعلنت إدارة ترامب في مايو أنها ستلغي نشر كتيبة للهجوم الدقيق بعيد المدى في ألمانيا، وستسحب نحو خمسة آلاف جندي أميركي من هذا البلد. كما أُلغي النشر الدوري لفريق قتالي قوامه أربعة إلى خمسة آلاف جندي في بولندا، في خطوة جاءت بعد إلغاء مماثل لإرسال قوات إلى رومانيا عام ٢٠٢٥. وفي الوقت نفسه، أُبلغ الحلفاء الأوروبيون بأن واشنطن ستقلّص

القوات التي كان يُفترض إرسالها سريعاً إلى أوروبا في حال وقوع أزمة أو هجوم روسي. وتتمثل الحجة المركزية في أن الضمان النووي وحده لا يستطيع أن يكون بديلاً عن الوجود العسكري التقليدي الأميركي في أوروبا. فالردع الفعال لا يتشكل عند أعلى درجات سلّم التصعيد، أي الحرب النووية، بل عند درجاته الأدنى والتقليدية. وينبغي أن يكون الهدف ردع فلاديمير بوتين عن أي عمل ضد أراضي الناتو، لا أن تجد الولايات المتحدة نفسها، بعد احتلال محدود لأراضٍ في الجناح الشرقي للحلف، مضطرة إلى الاختيار بين التراجع أو خطر الحرب النووية. وما تخشاه موسكو أكثر من غيره هو قدرة الولايات المتحدة على تنفيذ عمليات عسكرية تقليدية، متعددة الأبعاد وطويلة الأمد. فمن منظور روسيا، أظهرت العمليات الأميركية في صربيا عام ١٩٩٩، وأفغانستان بعد عام ٢٠٠١، والعراق عام ٢٠٠٣، أن واشنطن قادرة على تنفيذ عمليات دقيقة ومستمرة من مسافات بعيدة ضد مراكز القيادة واللوجستيات والنقل والبنية التحتية العسكرية للعدو. ورغم أن الأميركيين غالباً ما ينظرون إلى هذه الحروب بوصفها إخفاقات أو حروباً لا نهاية لها، فإن الكرملين يرى فيها قدرة أميركية متفوقة على الحرب الطويلة، والدعم العالمي، والضربات العميقة.وما دامت الولايات المتحدة تحافظ على حضور قوي في أوروبا، وقدرة على الهجوم الدقيق بعيد المدى، وإمكان نقل سريع للقوات والمعدات عبر الأطلسي، فمن غير المرجح أن تطبق روسيا ضد الناتو النمط نفسه الذي استخدمته ضد أوكرانيا عام ٢٠٢٢: هجمات برية وجوية وبحرية للسيطرة على المطارات والطرق والموانئ ومراكز القيادة. غير أن تقليص الوجود الأميركي قد يغيّر حسابات موسكو. فقد احتفظت روسيا بجزء مهم من قدراتها المتقدمة، بما في ذلك القوة الجوية، والصواريخ المجنحة والباليستية وفائقة السرعة، والقدرات البحرية متعددة المنصات، استعداداً لمواجهة محتملة مع الناتو. والنقطة الحساسة هنا هي مفهوم «التفوق في إدارة التصعيد»، أي القدرة على فرض كلفة غير مقبولة في كل مرحلة من مراحل تفاقم الأزمة. إن خفض القوات الأميركية يضعف هذا التفوق، وقد يشجع روسيا على اختبار الناتو في البلطيق أو بولندا، حتى عبر بيلاروس. وفي العقيدة الروسية منذ عام ٢٠٢٠، يُسمح بالاستخدام المحدود للسلاح النووي إذا تعرّض وجود الدولة للتهديد. وهذا الموقف هو في الواقع رد على خوف موسكو من الضربات الأميركية التقليدية الدقيقة والعميقة ضد القيادة الروسية وأصولها الاستراتيجية. وتُظهر تجربة الحرب الباردة أن الردع الموثوق يحتاج إلى ربط القوات التقليدية بالنووية. فقد حافظت الولايات المتحدة آنذاك، عبر نشر قدرات متعددة الأبعاد وطائرات مزودة بأسلحة نووية في قواعد الناتو، على صدقية التزامها في جميع مستويات التصعيد. واليوم، رغم زيادة الإنفاق الدفاعي الأوروبي وتعهد أعضاء الناتو في قمة ٢٠٢٥ بإنفاق ما لا يقل عن ٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع، لا تزال أوروبا تفتقر إلى الوصول العالمي، والقدرة اللوجستية، وطاقة الدعم طويل الأمد التي توفرها الولايات المتحدة. والخلاصة أنه إذا تراجعت واشنطن عن الدفاع التقليدي عن أوروبا، فقد يظن بوتين أن روسيا تملك اليد العليا في القارة الأوروبية. وعندئذ سيواجه الرئيس الأميركي في أزمة مقبلة خياراً بالغ الخطورة: قبول مكاسب روسيا، أو القفز مباشرة إلى المستوى النووي؛ وهي أزمة تكون الولايات المتحدة نفسها قد صنعتها عبر إضعاف الردع التقليدي.

https://www.foreignaffairs.com/russia/coming-crisis-nato-

Global Times

ماذا تعني زيارة الرئيس ترامب للعلاقات الصينية ـ الأميركية؟

أعادت زيارة رئيس الولايات المتحدة إلى بكين، وهي أول زيارة لرئيس أميركي إلى الصين منذ تسع سنوات، علاقات القوتين الرئيسيتين في العالم إلى مركز الاهتمام الدولي. ولم تُفضِ هذه الزيارة إلى اتفاقات كبرى أو إعلانات تاريخية، لكنها حققت نتيجة أكثر أهمية: تأكيد الطرفين إدارة الخلافات عبر الحوار. وفي ظل قلق كثير من المراقبين من صدام مباشر بين أكبر اقتصادين في العالم، تكتسب هذه الرسالة الداعمة للاستقرار أهمية خاصة. ولا تقتصر أهمية العلاقات الصينية ــ الأميركية على بعدها الثنائي؛ فمجموع الوزن الاقتصادي والنفوذ السياسي والتأثير العالمي للبلدين يجعل

هذه العلاقة عاملاً حاسماً في السلام العالمي، والنمو الاقتصادي، واستقرار سلاسل الإمداد، والحَوْكمة الدولية. ويمكن للتعاون بين بكين وواشنطن أن يخفف المخاوف العالمية، أما المواجهة بينهما فستكون لها تداعيات تتجاوز حدود البلدين. وكانت النتيجة الرمزية الأبرز للقاء هي الاتفاق على متابعة «علاقات صينية ــ أميركية بنّاءة ذات استقرار استراتيجي». ويُوصَف هذا المفهوم بأنه استقرار إيجابي قائم على التعاون، واستقرار صحي مصحوب بمنافسة محدودة ومضبوطة، واستقرار مستدام مع إدارة الخلافات، واستقرار طويل الأمد على أساس سلام قابل للتنبؤ. والمعنى العملي لهذا الإطار أن أياً من الطرفين لا يتوقع من الآخر تغيير طبيعته الأساسية؛ فالمنافسة ستستمر، لكنها ينبغي أن تبقى ضمن نطاق قابل للإدارة وألا تتحول إلى صراع مباشر. ولا يزال الاقتصاد والتجارة يشكلان العمود الفقري للعلاقات بين البلدين. ولم يكن حضور سبعة عشر مديراً تنفيذياً أميركياً ضمن الوفد المرافق لترامب أمراً عارضاً، لأن قطاع الأعمال يدرك جيداً أن اقتصادي الصين والولايات المتحدة متداخلان بعمق، وأن الفصل الكامل بينهما، خلافاً للشعارات السياسية، بالغ الصعوبة. وفي هذا السياق، يعكس تصريح الرئيس التنفيذي لشركة آبل، حين قال إن «شجرة واحدة لا تصنع غابة؛ معاً نستطيع أن نزرع تلك الغابة»، النظرة العملية للشركات الكبرى إلى التعاون الاقتصادي. ولا يزال التعاون التكنولوجي يحتفظ بجاذبيته كذلك. فالحضور المتأخر للرئيس التنفيذي لشركة إنفيديا ضمن الوفد الأميركي كان مؤشراً إلى استمرار الاهتمام بالتفاعل في مجال التكنولوجيا. كما يُقدَّم مصنع تسلا الكبير في شنغهاي، الذي يؤمّن ٩٥ في المئة من مكوناته من داخل الصين، نموذجاً للمصالح المتبادلة. وفي مجال التبادلات الشعبية، زار أكثر من خمسين ألف طالب أميركي الصين خلال عامين ونصف العام، أي إن هدف برنامج «خمسون ألف شخص في خمس سنوات» تحقق في نصف المدة المتوقعة. أما في قضية تايوان، فكان موقف الصين صريحاً: إن «استقلال تايوان» والسلام في مضيق تايوان لا يجتمعان، كما لا يجتمع النار والماء. وشدد ترامب أيضاً بعد الزيارة على أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى تشجيع أحد على الاستقلال استناداً إلى دعم واشنطن. ورغم أن مدى تطابق الأقوال والأفعال في المستقبل سيبقى غير واضح، فإن طرح هذه القضية مباشرة من دون تقويض مجمل الحوار يحمل دلالة دبلوماسية مهمة. ويمكن للبلدين أيضاً أن يؤديا دوراً في مواجهة التحديات العالمية، بما في ذلك إدارة الأزمات، وحَوْكمة الذكاء الاصطناعي، وعقد اجتماعات دولية مهمة مثل أبيك ومجموعة العشرين. والصين، وهي على أعتاب تنفيذ الخطة الخمسية الخامسة عشرة للفترة من ٢٠٢٦ إلى ٢٠٣٠، مع تركيزها على الإصلاحات الداخلية، والارتقاء الصناعي، والقوى الإنتاجية النوعية الجديدة، تحتاج إلى بيئة خارجية مستقرة. كما أن الولايات المتحدة، وهي تقترب من الذكرى المئتين والخمسين لتأسيسها، ستجني من التعاون مع الصين أكثر مما تجنيه من المواجهة. والخلاصة الأساسية هي أن «فخ ثوسيديديس» وافتراض حتمية الحرب بين قوة صاعدة وقوة قائمة ليسا قانوناً تاريخياً قطعياً. فقد أظهرت هذه الزيارة أن الإرادة السياسية لا تزال مهمة، وأن المشكلات، حتى إن لم تُحل فوراً، يمكن إدارتها في إطار الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

https://www.globaltimes.cn/page/١٣٦٢١٧٤/٢٠٢٦٠٥.shtmlpremium/

RT

على موسكو أن تستعد لـ«سلام بلا سلام»

إن الثنائية المبسطة بين الحرب والسلام في الظروف الراهنة مضلِّلة. فإذا كانت الحرب تعني مجرد الصراع المسلح، فمن المحتمل أن تنتهي معركة أوكرانيا في المستقبل المنظور، لأن الحرب الاستنزافية غير المحدودة لا تُعدّ في مصلحة روسيا. غير أن توقف إطلاق النار لن يعني تحقق سلام كامل؛ فحتى بعد انتهاء القتال، ستستمر مواجهة موسكو مع الغرب في ساحات متعددة وبأشكال مختلفة، بوصفها مواجهة طويلة الأمد تتطلب تحديداً استراتيجياً للأهداف،

وتخطيطاً مستداماً، وإعادة تعريف للغايات الوطنية. ويتمثل محور هذا التصور في بناء روسيا باعتبارها «دولة ــ حضارة»، وهو مفهوم أُعلن عنه لكنه لم يُعرَّف بعد بدقة. ويتطلب تحقيقه نشوء مجتمع قائم على تضامن المواطنين وقيم مشتركة مثل الإيمان والحرية والأسرة والعدالة. ومثل هذا المشروع يطرح بالضرورة مسألة تحديث عميق للنظامين الاقتصادي والسياسي. ولا يمكن لهذا التحول أن يكون مجرد مشروع للنخب؛ فالنخب نفسها تحتاج إلى تحديث، لا من حيث الأجيال فقط، بل أيضاً من حيث آليات إعادة إنتاجها، وعلاقتها بالمجتمع، وإحساسها بالخدمة العامة. فالكفاءة الجدارة مطلوبة، لكنها ليست كافية؛ إذ ينبغي أن تقترن الخبرة والمهنية بالالتزام القيمي وتحمل المسؤولية. وفي مثل هذه الشروط وحدها يمكن لمشروع وطني أن يتجاوز مستوى النقاش النظري ويتحول إلى فكرة اجتماعية قادرة على التعبئة. ومن هذا المنظور، لا تُعدّ الحرب العالمية الثانية مجرد نقطة تحول تاريخية، بل مقدمة لاكتساب نوعية جديدة في الأمة والدولة الروسيتين. فالخصائص الداخلية للدولة والمجتمع هي التي ستحدد مكانة روسيا العالمية، وروسيا المُحدَّثة يمكن أن تتحول إلى قطب أقوى في النظام الدولي.وفي السياسة الخارجية، يتمثل الهدف المهم في ألا تُدمج روسيا قسراً في أحد الكتلتين الجيواقتصاديتين والجيوسياسيتين الكبيرتين: الكتلة اليوروأطلسية أو الصين. ويوصَف مستوى المواجهة مع الغرب بأنه بالغ الارتفاع. وعلى الرغم من النقاشات حول احتمال إحياء الحوار بين أوروبا وروسيا، فإن التقييم الأساسي يرى أن أوروبا الغربية لا تملك استعداداً حقيقياً للتسوية مع موسكو، وأن هدف «النخب العالمية الغربية» ليس التفاهم، بل كسر روسيا. ولا يُقدَّم هذا الهدف باعتباره مجرد تغيير للنظام، بل بوصفه تدمير روسيا كقوة كبرى ومستقلة في الشؤون العالمية. وبناءً على ذلك، ينبغي لروسيا أن تعتمد قبل كل شيء على قدراتها الذاتية. وتُعدّ بيلاروس جزءاً من الفضاء الروسي المشترك، كما يوصف الارتباط العسكري مع كوريا الشمالية بأنه ترسّخ بالدم. أما الشراكة الاستراتيجية مع الصين فهي ثمينة وآخذة في الاتساع، غير أن بكين تعمل، قبل كل شيء، وفق مصالحها الوطنية. وينطبق المنطق نفسه على سائر شركاء روسيا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وبريكس، و«الأغلبية العالمية». لقد عاش الروس، طوال ثلاثة أجيال بعد الحرب العالمية الثانية، في حالة أمن خارجي؛ أولاً استناداً إلى الردع النووي المتبادل مع الولايات المتحدة، ثم في أجواء التعاون بعد الحرب الباردة. غير أن ذلك العالم انتهى. فقد استُنفدت المنظومة الأمنية السابقة، وبرز واقع جديد: حرب في زمن السلم، أو سلم في زمن الحرب. وعلى روسيا أن تقبل هذا الوضع، وأن تتحمل صراعاً طويلاً وشاقاً، وأن تخرج منه متحولة ومنتصرة؛ لأنه، من هذا المنظور، لا طريق للعودة، والبديل الوحيد هو الانحدار.

https://www.rt.com/russia/-٦٤٠٦٨٤russia-peace-without-peace/

IISS

من منظور القتال: العقيدة العسكرية ومستقبل الحرب في آسيا

يبيّن هذا التحليل أن العقائد العسكرية، سواء في الوثائق الرسمية أو في السلوك العملياتي وبنية القوات، تمثل مؤشراً مهماً لفهم الطريقة التي تخطط بها الدول للحرب. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أدّت عودة الحروب التقليدية وتصاعد المنافسات الإقليمية إلى زيادة أهمية العقيدة العسكرية؛ إذ إن العقيدة لا تحدد زمن اندلاع الحرب، بل توضّح كيفية خوضها. وغياب عقيدة منسجمة قد يدفع القوات المسلحة إلى اضطراب عملياتي في ميدان القتال. وينصبّ التركيز الأساسي على ثلاث قوى: الولايات المتحدة، والصين، والهند. فالعقيدة الأميركية في المنطقة تقوم أساساً على منع الصين من تنفيذ سيطرة سريعة وأمر واقع على تايوان. وترى واشنطن أن الصين هي «التهديد الندّي الوحيد»، وأن سيناريو تايوان هو القضية الأهم في التخطيط العسكري. وفي حال وقوع هجوم صيني، من المرجح أن تتابع الولايات المتحدة أربع مهام رئيسية: الدفاع والصمود في مواجهة الضربات الصاروخية الأولية، ومواجهة قدرات الصين في منع الوصول وحظر المنطقة، وخوض حرب مضادة للسطح ضد السفن والقوات البرمائية الصينية، وتنفيذ عمليات مضادة للطيران لإيجاد

تفوق محدود ومؤقت حول تايوان. ومع ذلك، فإن هشاشة القواعد الأميركية الإقليمية خطيرة؛ فقد أظهرت دراسة حربية أن نحو ٩٠ في المئة من خسائر الطائرات الأميركية قد تقع وهي على الأرض. كما استهلكت الولايات المتحدة في المحاكاة أكثر من خمسة آلاف صاروخ بعيد المدى خلال ثلاثة أسابيع من الحرب حول تايوان، وهو رقم يبرز ضعف المخزونات والاستعداد الصناعي الدفاعي. أما العقيدة الصينية فتقوم على «الدفاع النشط» و«حرب تدمير المنظومات». والهدف هو شلّ شبكة القيادة والمعلومات والاستطلاع والاتصالات وصنع القرار لدى العدو عبر عمليات مشتركة متعددة المجالات، وضربات دقيقة، وحرب سيبرانية وكهرومغناطيسية وفضائية. وفي سيناريو تايوان، ستسعى الصين أولاً إلى تحقيق تفوق معلوماتي وجوي وبحري، ثم عبور المضيق، وتنفيذ إنزال برمائي، والانتقال إلى العمليات البرية. ورغم التقدم التكنولوجي والميزة الجغرافية، لا تملك الصين خبرة قتالية حديثة، كما أن حملات التطهير ضد الفساد، وشغور نصف مقاعد اللجنة العسكرية المركزية، وضعف القيادة القائمة على المهمة، قد تجعل تنفيذ عمليات سريعة ومعقدة أكثر صعوبة. أما الهند، بخلاف الولايات المتحدة والصين، فقد صاغت عقيدتها أساساً في مواجهة باكستان والصين. وتؤكد الوثيقة المشتركة لعام ٢٠١٧ الردع، والعمليات المشتركة، والاستجابة النشطة، و«الضربات الجراحية». وقد تطور هذا النمط في ثلاث محطات: هجوم ٢٠١٦ بعد مقتل ١٩ جندياً هندياً في أوري؛ والهجوم الجوي عام ٢٠١٩ بعد مقتل ٤٠ عنصراً شبه عسكري في بولواما؛ وعملية ٢٠٢٥ بعد مقتل ٢٤ سائحاً هندوسياً ومدنيين اثنين آخرين في بهلغام. وفي عام ٢٠٢٥، أدّى الاشتباك الذي استمر أربعة أيام، من ٧ إلى ١٠ مايو، إلى ضربات صاروخية وبالطائرات المسيّرة واستهداف ما لا يقل عن تسعة مراكز شبه عسكرية وثماني قواعد جوية باكستانية، واستُهدفت للمرة الأولى منذ عام ١٩٧١ أهداف في إقليم البنجاب الباكستاني. والخلاصة أن العقائد العسكرية هي مجموعة افتراضات، لا ضمانة للنصر. تفترض الولايات المتحدة أن الهجوم الصيني قابل للتنبؤ؛ وتفترض الصين أن مسار القتال سيتقدم بصورة خطية ومرحلية؛ وتفترض الهند أن الضربات الجراحية ستبقى دون عتبة الحرب الشاملة. غير أن الأزمة الحقيقية قد تنقض هذه الافتراضات. لذلك، فإن العقائد المبتكرة والمنسجمة ضرورية لحرب المستقبل، لكنها وحدها لا تكفي لتحقيق النصر.

https://www.iiss.org/publications/strategic-dossiers/

The Economist

تعرّف إلى الجمهوريين الذين يتحدّون دونالد ترامب

يكتشف الجمهوريون حقيقة مفادها أنه يمكن أحياناً قول «لا» لدونالد ترامب، ولا سيما حين لا يعود لدى بعض المحافظين ما يخسرونه. وأحدث مثال على ذلك معارضة عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين خطة إدارة ترامب لإنشاء صندوق بقيمة ١.٨ مليار دولار لتعويض ضحايا ما تسميه الإدارة «التسليح القانوني» أو إساءة الاستخدام السياسي للأدوات القانونية. وقد رأى المنتقدون

الجمهوريون في هذا الصندوق لا آلية عادلة، بل نوعاً من الوعاء المالي لتعويض حلفاء ترامب السياسيين أو مكافأتهم. وكانت حدة رد الفعل داخل الحزب لافتة؛ فقد وصف ميتش ماكونيل، سناتور كنتاكي، الخطة بأنها «حمقاء تماماً وخاطئة أخلاقياً»، فيما وصفها توم تيليس، سناتور كارولاينا الشمالية، بلهجة أشد بأنها «وعاء مدفوعات للرعاع». وتدل هذه العبارات على أن معارضة ترامب، وإن كانت لا تزال محدودة ومكلفة، عادت تجد مجالاً للظهور بين جزء من الجمهوريين التقليديين والمحافظين الذين سئموا الكلفة السياسية للامتثال الكامل للرئيس. ولا تقتصر أهمية هذا الانقسام على البعد الرمزي. فقد أعاق اعتراض الجمهوريين مسار دفع أولوية أخرى من أولويات ترامب، وهي مشروع قانون بقيمة ٧٠ مليار دولار لتشديد تنفيذ سياسات الهجرة. وقد ظل هذا المشروع ينتظر الإقرار مدة طويلة، ويحظى بأهمية سياسية وتنفيذية كبيرة لدى إدارة ترامب. غير أن الجدل حول صندوق الـ١.٨ مليار دولار أخلّ بالتماسك المطلوب داخل الحزب، وأظهر أنه حتى في حزب يقع إلى حد بعيد تحت نفوذ ترامب، فإن دعمه ليس مطلقاً ولا بلا شروط. وفي المحصلة، يشير هذا التطور إلى تشكّل نوع من «ائتلاف الجريئين» داخل الحزب الجمهوري؛ أي مجموعة من المحافظين الذين إما يوجدون سياسياً في موقع يجعلهم أقل تضرراً من غضب ترامب، أو باتوا قريبين إلى حدّ من نهاية مسارهم السياسي بحيث يرون كلفة المعارضة محتملة. والرسالة الأساسية هي أن سلطة ترامب على الجمهوريين لا تزال قوية، لكنها ليست عصية على الكسر، وخصوصاً عندما تبدأ قرارات إدارته، في نظر رفاقه الحزبيين، في التشبه بالسعي إلى الريع، أو الفساد السياسي، أو الانفلات المالي.

https://www.economist.com/united-states/٢٨/٠٥/٢٠٢٦/

Ynet News

إيران ولبنان وغزة: اتفاقات بلا نصر واضح

تتقدم ثلاثة مسودات لوقف إطلاق النار والترتيبات السياسية في ثلاث ساحات شرق أوسطية: إيران ولبنان وغزة. وأهمها يتعلق بالمواجهة مع إيران؛ وهو نص تشير التقارير إلى أنه يثير قلق إسرائيل، لأن في صلبه تعهّد الولايات المتحدة بوقف كامل للعمل العسكري ضد طهران، ورفع الحصار البحري، وإعادة فتح مضيق هرمز؛ وهي الورقة التي صنعتها إيران أثناء الحرب. أما بحث البرنامج النووي الإيراني فقد أُرجئ إلى المرحلة التالية. ورغم أن ترامب وعد بإخراج اليورانيوم الإيراني المخصب بنسبة ٦٠ في المئة من البلاد وتدميره، فإن طهران لم تقدّم حتى الآن مثل

هذا الالتزام. كما تغيب عن التقارير قضايا محورية أخرى كان يفترض أن تكون جزءاً من الضغط لدفع إيران إلى التراجع: الصواريخ بعيدة المدى، والقوى الوكيلة الإقليمية، ودعم الاحتجاجات الداخلية. في المقابل، تشعر الجمهورية الإسلامية، بعد عبورها أكبر تهديد في تاريخها، بأنها خرجت أقوى، وتسعى إلى مكاسب استراتيجية، من بينها ضمان عدم تعرضها لهجوم جديد، ورفع العقوبات، والإفراج عن ٢٤ مليار دولار من أصولها المجمدة في مصارف العالم. وتدل الزيارة المتزامنة لشخصيات إيرانية رفيعة إلى قطر، من بينها رئيس مجلس الشورى، ووزير الخارجية، ورئيس البنك المركزي، على عودة الدوحة إلى دور الوساطة. كما يظهر تصاعد ثقة طهران بنفسها في إعادة الإنترنت بعد موجة الاحتجاجات، وفي الخطاب الهجومي للمرشد الجديد للجمهورية الإسلامية، بما في ذلك ادعاؤه أن «الشرق الأوسط لن يحمي بعد الآن القواعد الأميركية»، وأن الشعارات المعادية لأميركا وإسرائيل ستتسع بعد الحرب.

وخلافاً لما كانت إسرائيل تأمله، لا يريد العالم العربي اندفاع ترامب ونتنياهو الكامل ضد إيران. فالدول العربية تميل إلى إنهاء سريع للصراع، لأنها ترى أن النظام الإيراني بقي حياً، وأصبح أكثر راديكالية، وأن أزمة الطاقة الناجمة عن اضطراب مضيق هرمز مستمرة. وتأمل بعض الأوساط العربية أن يؤدي اتفاق طهران وواشنطن إلى إحداث شرخ بين إسرائيل والولايات المتحدة، وأن يمنع ترسيخ الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة. وفي ملف لبنان، تواجه إسرائيل إحباطاً عميقاً؛ فعلى الرغم من اغتيال القادة، والسيطرة على مناطق، وبدء مفاوضات غير مسبوقة مع الحكومة اللبنانية، يواصل حزب الله، تحت قيادة نعيم قاسم، حرب الاستنزاف القائمة على الطائرات المسيّرة الانتحارية. كما يبدو أن الضغط الداخلي اللبناني لم يغيّر سلوك هذا التنظيم. والآن تُطرح مطالبة مقلقة لإسرائيل: العودة إلى معادلة ما قبل ٧ أكتوبر؛ أي امتناع إسرائيل الكامل عن مهاجمة حزب الله، في حين يهدد الحزب بالرد على أي تحرك إسرائيلي. وفي غزة، تتضمن الخطة ذات البنود الخمسة عشر نزعاً تدريجياً لسلاح الجماعات المسلحة، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من الخط الأصفر، وبدء إعادة الإعمار، ونشر قوة متعددة الجنسيات، وتشكيل حكومة تكنوقراط. غير أن هذه الخطة لا تنسجم تماماً مع الأهداف المعلنة للحكومة الإسرائيلية، ولا يبدي حماس حماسة تجاهها. وحتى مقتل القائد الجديد للجناح العسكري لحماس لم يخلق مؤشراً إلى الانهيار أو الاستعداد لنزع السلاح. والخلاصة أن الإنجازات العسكرية اللامعة تبقى عقيمة من دون استراتيجية سياسية فعالة: فالعدو يتلقى الضربة لكنه لا يختفي، والمنطقة لم تصبح أكثر وداً بصورة جوهرية، واحتلال الأرض لا يجلب أمناً دائماً، وفي الوضع الراهن لا وجود لانتصار مطلق. ومع ذلك، فإن البديل عن هذه الاتفاقات الإشكالية هو حرب استنزاف متعددة الجبهات، بلا أفق زمني وبلا هدف واضح.

https://www.ynetnews.com/opinions-analysis/article/skscgcvgggwhat-

Foreign Affairs

لماذا يحتاج ترامب إلى اتفاق محدود مع إيران؟

FOREIGN AFFAIRS

بعد ثلاثة أشهر من بدء الهجمات المشتركة الأميركية والإسرائيلية على إيران، وجدت واشنطن نفسها عالقة في مأزق استراتيجي. فقد أصبح مضيق هرمز، نتيجة الحصارات المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران، شبه مغلق أمام حركة الملاحة البحرية، وخرج نحو ١٤ مليون برميل يومياً من نفط الخليج العربي من السوق العالمية. ورغم أسابيع من الضربات الجوية الكثيفة، بقيت الجمهورية الإسلامية قائمة ومتمرّدة، وتستمر المحادثات الدبلوماسية بوساطة باكستان؛ غير أن مواقف واشنطن وطهران لا تزال متباعدة إلى حد

كبير، ولا سيما لأن الولايات المتحدة تقصف أهدافاً عسكرية إيرانية بالتزامن مع المفاوضات. وتتمثل المسألة الأساسية في أن ترامب يحتاج إلى اتفاق للخروج من الأزمة، لكن قراراته هو أضعفت مسار المساومة. فقد بدأت عملية ٢٨ فبراير على أساس تصور مفاده أن الضغط العسكري سيجبر إيران على قبول اتفاق أفضل من المقترحات السابقة. أما الآن، فالأولوية العاجلة للولايات المتحدة هي إعادة فتح هرمز، غير أن موقع واشنطن التفاوضي أصبح أضعف مما كان عليه قبل الحرب؛ لأن النظام الإيراني بدا أكثر صموداً مما كان متوقعاً، ولأن قدراته الصاروخية والمسيّرة وفّرت له أداة ضغط جدية لتعطيل تدفق الطاقة وتهديد منشآت الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين. وتشمل المطالب الأميركية المعلنة وقف التخصيب، وتسليم مخزونات اليورانيوم عالي التخصيب، وإعادة فتح هرمز من دون رسوم، وفي المقابل رفع الحصار عن الموانئ الإيرانية. أما رفع العقوبات والإفراج عن الأصول، فقد جرى ربطهما بتنفيذ إيران التزاماتها النووية. لكن من منظور طهران، لا يمكن قبول مثل هذا الاتفاق؛ لأن الولايات المتحدة لم تهزم إيران حتى تستطيع فرض شروط المنتصر. وفوق ذلك، فإن الهجوم أثناء المفاوضات والتهديدات القصوى قوّضا ثقة طهران بالتزامات واشنطن.لذلك، فإن أي اتفاق مستدام يتطلب ضمانات موثوقة وتنازلات أميركية ملموسة. وأحد المسارات الممكنة هو فصل ملف هرمز عن الملف النووي ومنح إيران مكافآت مرحلية؛ كأن يُرفع الحصار الأميركي فوراً أو يُفرج عن جزء من الأصول المجمدة مقابل إعادة فتح هرمز، وأن يبدأ تخفيف تدريجي لكنه فوري للعقوبات مقابل وقف طويل الأمد للتخصيب أو تسليم مخزونات اليورانيوم إلى جهة ثالثة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أما استمرار الحصار فهو خيار باهظ الكلفة. فستة أسابيع من الضغط الاقتصادي لم تغيّر موقف إيران، لكنها جعلت سوق الطاقة العالمية أكثر هشاشة. وقد تراجعت مخزونات النفط العالمية بوتيرة غير مسبوقة، وحُذف في المجمل أكثر من مليار برميل من إنتاج الخليج من السوق. وإذا ظل هرمز مغلقاً بعد يونيو، فقد ترتفع الأسعار إلى مستوى يربك الاقتصاد العالمي. كما أن التصعيد العسكري سيدفع إيران على الأرجح إلى مهاجمة البنية التحتية النفطية في الخليج، وسيزيد استنزاف مخزونات الأسلحة الأميركية. أما خيار الانسحاب الأحادي، فقد يكون مقبولاً من زاوية المصالح الأميركية، لأن البرنامج النووي الإيراني، بحسب ترامب، تأخر سنوات، ولأن إيران النووية لا تمثل تهديداً وجودياً للولايات المتحدة؛ لكنه سيُعدّ سياسياً بالنسبة إلى ترامب تراجعاً وضعفاً. ومن ثم، فإن أقل الخيارات السيئة كلفة هو اتفاق محدود: إعادة فتح هرمز وتنازلات نووية إيرانية محدودة في مقابل ضمان أمني، ورفع جزء من العقوبات، والقبول ببقاء القدرة الصاروخية التقليدية لإيران. ووفقاً لتقييم الاستخبارات الأميركية، نجا نحو ٧٠ في المئة من مخزونات الصواريخ ومنصات إطلاقها الإيرانية من الحرب؛ لذلك فإن إزالتها بالكامل ليست واقعية. مثل هذا الاتفاق لن يكون مرضياً لواشنطن، لكنه ثمن حرب فاشلة وضعت الولايات المتحدة في موقع أسوأ مما كانت عليه عند بدايتها.

https://www.foreignaffairs.com/iran/trumps-least-bad-option-

IISS

من الردع إلى عدم الاستقرار: خطر توسّع الأسلحة النووية في آسيا

يتزايد خطر اندلاع صراع نووي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويقف العالم على أعتاب سباق تسلح نووي جديد، وربما يكون هذا السباق قد دخل بالفعل مراحله الأولى، فيما يقع مركز ثقله في آسيا والمحيط الهادئ. ولا يتصاعد هذا المسار بسبب زيادة الترسانات النووية فحسب، بل أيضاً نتيجة التطوير المتزامن للقدرات التقليدية بعيدة المدى، ومنظومات الدفاع الصاروخي، والتكنولوجيات المتقدمة للهجوم الدقيق. فالدول الحائزة أسلحة نووية في المنطقة، أو القوى التي تملك

مصالح استراتيجية في آسيا والمحيط الهادئ، تعمل على توسيع قدراتها النووية كمّياً أو نوعياً. وقد يشمل هذا التوسع زيادة عدد الرؤوس الحربية، وتحسين منظومات الإطلاق، وتعزيز قدرة القوات النووية على البقاء، وتطوير الغواصات الحاملة للصواريخ الباليستية، أو الصواريخ البرية المتحركة، أو منظومات القيادة والسيطرة المتقدمة. وفي الوقت نفسه، تسعى دول غير نووية إلى امتلاك قدرات ضرب تقليدية بعيدة المدى، بما في ذلك الصواريخ المجنحة، والصواريخ الباليستية، والأسلحة فرط الصوتية، وقدرات الضرب الدقيق في عمق أراضي الخصم. وهذان المساران معاً يضعفان الاستقرار الاستراتيجي في المنطقة. ويُعد نمو القدرة العسكرية الصينية، في المجالين النووي والتقليدي، أحد العوامل الرئيسية التي تشكّل حسابات الأمن الإقليمي. كما أن صعود قوة الصين، إلى جانب توسع الترسانة النووية لكوريا الشمالية، دفع دول المنطقة والولايات المتحدة إلى تبني مواقف عسكرية أكثر هجومية، وبرامج تسلح أوسع، وسياسات ردع أكثر نشاطاً. وفي مثل هذه البيئة، قد يُنظر إلى أي خطوة يتخذها فاعل لتعزيز ردعه على أنها استعداد للهجوم أو محاولة للإخلال بالتوازن.وفضلاً عن ذلك، فإن خطر الانتشار النووي آخذ في الارتفاع. فبعض الدول غير النووية، في ضوء تدهور البيئة الأمنية وتزايد الشكوك بشأن صدقية الضمانات الأمنية القائمة، قد تدرس الخيار النووي بجدية أكبر في المستقبل. وتتعاظم هذه المخاوف خصوصاً عندما تشعر الدول بأن ضمانات حلفائها غير كافية أو غير مستقرة أو غير موثوقة. وفي مثل هذه الظروف، قد لا تُتابَع الأنشطة الحساسة المرتبطة بالتطوير النووي بصورة علنية، بل على نحو سري وتدريجي. أما النتيجة الأساسية لهذه الاتجاهات فهي ازدياد عدم الاستقرار الناجم عن سباق التسلح. فالنمو المتزامن للأسلحة النووية، ومنظومات الإطلاق، وقدرات الضرب التقليدي بعيدة المدى، ومنظومات الدفاع الصاروخي، يمكن أن يخلق دورة خطيرة بين الأزواج والمثلثات النووية في المنطقة، أي بين المنافسات الثنائية والمتعددة الأطراف بين القوى المسلحة. وبوجه خاص، قد تؤدي المنظومات المصممة لتعزيز الردع، مثل الصواريخ فرط الصوتية، والضربات التقليدية بعيدة المدى، والدفاع الصاروخي الباليستي، إلى إضعاف الردع من غير قصد، لأنها تزيد قلق الطرف الآخر بشأن هشاشة قواته الاستراتيجية. ونتيجة لذلك، تواجه المنطقة خطر «عدم الاستقرار في الأزمات»، أي وضعاً قد يشعر فيه القادة السياسيون والعسكريون، أثناء الأزمة، بأن عليهم التحرك في وقت أبكر وبسرعة أكبر وبشدة أشد لمنع تدمير قدرة الردع لديهم. ويمكن لهذا المنطق أن يخفض عتبة الصراع، وأن يزيد احتمال تحول أزمة تقليدية إلى أزمة نووية. والرسالة الأساسية هي أن آسيا والمحيط الهادئ دخلت مرحلة يمكن فيها لتطوير الأسلحة، حتى إذا جرى بنية دفاعية، أن يقلل أمن جميع الفاعلين.

https://www.iiss.org/publications/strategic-dossiers/asia-pacific-

Foreign Affairs

الخيار الوحيد أمام كوبا: التفاوض قبل الانهيار

FOREIGN AFFAIRS

منذ يناير ٢٠٢٦، وبعد إزاحة نيكولاس مادورو عن السلطة على يد القوات الأميركية، بلغ ضغط واشنطن على كوبا مستوى غير مسبوق. كان اقتصاد البلاد أصلاً على حافة الانهيار تحت وطأة عقوبات «الضغط الأقصى»، وجائحة كورونا، وعجز هافانا عن تنفيذ إصلاحات اقتصادية عميقة؛ غير أن قطع الوصول إلى النفط الفنزويلي الرخيص وجّه ضربة قاتلة. فقد دفع الحصار النفطي الأميركي غير الرسمي المستمر منذ خمسة أشهر، والذي لم يُسمح خلاله إلا لناقلة نفط روسية واحدة بالدخول، البلاد إلى حافة أزمة خانقة: انقطاعات كهرباء

يومية وغير قابلة للتنبؤ، وتعطل الخدمات الأساسية، وتصاعد اليأس العام. وفي اتصالات غير علنية مع مبعوثين كوبيين، حتى عبر أحد أحفاد راؤول كاسترو، سعت واشنطن إلى دفع نظام الحزب الواحد نحو انفتاح اقتصادي وأمني، لا بالضرورة إلى تغيير سياسي كامل. إلا أن هافانا اشترت الوقت غالباً عبر إظهار الثقة بالنفس، والتشديد على السيادة الوطنية، والرهان على انصراف اهتمام الولايات المتحدة إلى حرب إيران. وقد أضعفت التهديدات الأميركية الجديدة هذا الحساب؛ إذ منح الأمر التنفيذي الصادر في ١ مايو وزارتَي الخزانة والخارجية صلاحية فرض عقوبات ثانوية على الشركات الأجنبية العاملة في قطاعات محورية مثل التعدين والطاقة والمال، بما جعل خطر قطع وصولها إلى النظام المالي الأميركي جدياً للمرة الأولى ودفع بعض الشركات إلى تعليق أنشطتها. وحملت الزيارة غير المعتادة لرئيس وكالة الاستخبارات المركزية إلى هافانا في منتصف مايو، بعد يوم واحد فقط من إقرار وزير الطاقة الكوبي بعدم وجود احتياطيات نفطية، رسالة واضحة: إن فرصة التوصل إلى اتفاق تقترب من نهايتها. وتشمل المطالب الأميركية إصلاحات اقتصادية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وقطع الروابط الأمنية مع روسيا والصين أو تقليصها، وإغلاق محطات التنصت التابعة لهما على الأراضي الكوبية، وإنهاء النفوذ الأمني لموسكو وبكين. كما أن لائحة الاتهام الصادرة في ٢٠ مايو ضد راؤول كاسترو، بتهمة الأمر بإسقاط طائرتين مدنيتين أميركيتين عام ١٩٩٦، ما أدى إلى مقتل ثلاثة مواطنين أميركيين ومقيم قانوني واحد، يمكن، إلى جانب الرمزية التاريخية ليوم ٢٠ مايو، أن توفر أساساً قانونياً لعمل عسكري.غير أن العقبة الرئيسية أمام الاتفاق ليست مجرد العناد الأيديولوجي؛ فبنية السلطة في كوبا مجزأة. فدائرة كاسترو، والمجمع العسكري ــ الاقتصادي GAESA الذي يسيطر على نحو ٤٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، والمؤسسات الأمنية، والحزب الشيوعي، لكل منها مصالح منفصلة. فـ GAESA يتضرر من توسع القطاع الخاص، والأجهزة الأمنية لا تريد خسارة علاقاتها مع الصين وروسيا، والحزب يخشى الانفتاح السياسي، وكاسترو المسن يرى في أي اتفاق يقتضي خروجه تهديداً وجودياً. ومع ذلك، فإن استمرار المأزق يزيد استنزاف الاحتياطيات والبنى التحتية والصبر الاجتماعي. ويبدو إطار الاتفاق المحتمل واضحاً: تحرير التعبير والتنظيم، وإطلاق سراح السجناء البارزين، بمن فيهم معتقلو احتجاجات يوليو ٢٠٢١، وإصلاحات سوقية واسعة، وجذب استثمارات القطاع الخاص والشتات، وتقليص دور GAESA، ووضع آلية عادلة لتسوية دعاوى الممتلكات المصادرة في عامَي ١٩٥٩ و١٩٦٠. وفي المقابل، تستطيع الولايات المتحدة شطب كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وإلغاء أمر العقوبات الثانوية، وتسهيل السفر والاستثمار في السياحة والطاقة والزراعة والأعمال الخاصة، وتعليق تنفيذ الباب الثالث من قانون ليبرتاد. ولم تعد كوبا تملك قدرة تحمل سنوات إضافية من الضغط؛ فقد انهارت الإيرادات، وانكمش الطلب، وتهالكت الزراعة والصناعة، وأفرغت الهجرة قوة العمل. وقد فتح القطاع الخاص الذي قُونن منذ عام ٢٠٢١، والتجارة الغذائية مع الولايات المتحدة، نوافذ محدودة، لكن إعادة بناء شبكة الكهرباء والمصارف والبنية التحتية غير ممكنة من دون دعم مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهي عضوية لا يمكن بلوغها من دون ضوء أخضر من واشنطن. والاختيار النهائي بات بين انهيار فوضوي، أو تدخل خارجي عنيف، أو تحول مرحلي عبر التفاوض.

https://www.foreignaffairs.com/cuba/cubas-only-choicearticle/.

CSIS

حرب إيران والفجوة الجديدة في الجاهزية العسكرية الأميركية

أدّت حملة القصف والدفاع الجوي التي استمرت ٣٩ يوماً ضد إيران إلى خفض ملحوظ في مخزونات عدد من أهم الذخائر الأميركية. ورغم أن المخزون الحالي يُقيَّم على أنه كافٍ للسيناريوهات المحتملة في حرب إيران، فإن تراجع المخزونات الصاروخية خلق «نافذة هشاشة» أمام أزمة محتملة في غرب المحيط الهادئ. ويختلف زمن إعادة بناء هذه المخزونات، بحسب نوع المنظومة، من بضعة أشهر إلى عدة سنوات. وتشير التقديرات إلى أن صواريخ توماهوك، وثاد، وباتريوت، التي

استُهلكت على نطاق واسع في الحرب، تحتاج إلى ثلاث سنوات أو أكثر للعودة إلى مستويات ما قبل الحرب. فمخزون توماهوك، بعد استهلاك أكثر من ١٠٠٠ صاروخ، لن يعود إلى مستواه السابق إلا في أواخر ٢٠٣٠ أو أوائل ٢٠٣١، رغم طلب ٧٨٥ صاروخاً في ميزانية السنة المالية ٢٠٢٧. وقد بلغ متوسط شراء توماهوك خلال السنوات العشر الماضية ٨٦ صاروخاً فقط سنوياً، كما أن معدل الإنتاج الأخير كان دون ٢٠٠ صاروخ، مع أن الهدف الصناعي هو بلوغ قدرة إنتاجية تتجاوز ١٠٠٠ صاروخ سنوياً. أما في ما يتعلق بمنظومة ثاد، فيُقدَّر الاستهلاك الحربي بما بين ١٩٠ و٢٩٠ صاروخاً اعتراضياً. ورغم طلب ٨٥٧ صاروخاً اعتراضياً في ميزانية ٢٠٢٧، فإن إعادة بناء المخزون بالكامل ستستغرق حتى منتصف ٢٠٢٩ أو أواخره. وتبلغ القدرة الإنتاجية الحالية نحو ٩٦ صاروخاً اعتراضياً سنوياً، لكن الهدف هو رفعها إلى ٤٠٠ صاروخ في السنة، وهو توسع ضروري لتلبية الطلبات الداخلية والخارجية، بما في ذلك طلب السعودية ٣٦٠ صاروخاً والإمارات ٩٦ صاروخاً. وتواجه صواريخ باتريوت، مع استهلاك يتراوح بين ١٠٦٠ و١٤٣٠ صاروخاً، معضلة أكثر تعقيداً؛ إذ يتعين على الولايات المتحدة إعادة بناء مخزونها، ومواصلة دعم أوكرانيا، وتلبية طلبات ١٧ دولة أخرى. وقد طُلب ٣٢٠٣ صواريخ باتريوت في ميزانية ٢٠٢٧، على أن يبدأ تسليمها في مايو ٢٠٢٩. ومنذ عام ٢٠٢٠، طلب حلفاء الولايات المتحدة نحو ١٨٩١ صاروخاً اعتراضياً من طراز PAC-٣ MSE، منها ٧٣٠ للسعودية، و٦٠٠ لألمانيا، و٣٠٠ لقطر، و٨٤ للكويت، و٧٢ لسويسرا. أما الصواريخ البحرية SM-٣ وSM-٦ فقد استُهلكت بدرجة أقل، غير أن طول زمن إنتاجها يعني أن إعادة بنائها ستستمر أيضاً حتى نحو عام ٢٠٢٩. ويُقدَّر استهلاك SM-٣ بما بين ١٣٠ و٢٥٠ صاروخاً، وSM-٦ بما بين ١٩٠ و٣٧٠ صاروخاً. وتشمل طلبات السنة المالية ٢٠٢٧ شراء ٧٨ صاروخاً من طراز SM-٣ Block IB، و١٣٦ من طراز SM-٣ Block IIA، و٥٤٠ من طراز SM-٦، لكن تسليمها يبدأ بعد ٣٦ إلى ٣٩ شهراً من توفير التمويل. في المقابل، سيكون تعويض JASSM وPrSM أسرع؛ فرغم استهلاك أكثر من ١١٠٠ صاروخ JASSM، فإن الإنتاج السابق الواسع ومتوسط الشراء القريب من ٥٠٠ صاروخ سنوياً خلال العقد الماضي سيتيحان استعادة المخزون بحلول منتصف ٢٠٢٧. أما مخزون PrSM فكان محدوداً لأن المنظومة كانت قد دخلت لتوها مرحلة الإنتاج الكامل، ويُقدَّر استهلاكها بما بين ٤٠ و٧٠ صاروخاً فقط، ولذلك سيُستعاض عنه بحلول أواخر ٢٠٢٦. والخلاصة الأساسية أن مشكلة الولايات المتحدة الراهنة ليست نقص التمويل، بل الزمن؛ فتوسيع القدرة الإنتاجية، وإزالة اختناقات سلاسل الإمداد، وتوظيف الأيدي العاملة، وتسليم المنظومات المعقدة، كلها أمور تستغرق سنوات. وخلال هذه الفترة، يتعين على المخططين الدفاعيين إدارة فجوة المخزون، واستبدال الذخائر، والحفاظ على الردع، ولا سيما في مواجهة الصين.

https://www.csis.org/analysis/rebuilding-us-missile-inventory-multiyear-

الخلاصة والتحليل الخبير

تبدو تطورات إيران، ومضيق هرمز، وحرب غزة، والوضع في لبنان، وإعادة تموضع حلف شمال الأطلسي، والتنافس الصيني ــ الأميركي، وأزمة أوكرانيا، ومستقبل سوريا، وحتى الضغط على كوبا، في ظاهرها ملفات مستقلة، لكنها على المستوى الاستراتيجي تمثل جميعاً مؤشرات إلى تحوّل أعمق في النظام الدولي. فالرواية الغالبة في مراكز التفكير ووسائل الإعلام النخبوية ترى أن العالم دخل مرحلة ما زالت القوى الكبرى تملك فيها قدرة التدخل والتدمير والضغط، لكنها باتت أقل قدرة على فرض النتائج النهائية والتحكم في التداعيات. وبالنسبة إلى المتلقي الشرق أوسطي، تكمن أهمية هذه الصورة في أن المنطقة عادت مرة أخرى إلى مركز اختبار النظام العالمي. فالشرق الأوسط لم يعد مجرد ساحة لتنافس الفاعلين الإقليميين، بل أصبح فضاء تتشابك فيه صدقية الولايات المتحدة، وحسابات إسرائيل، وصمود إيران، ومخاوف الدول العربية، وأمن الطاقة العالمي، ومستقبل طرق العبور، وحتى تنافس القوى الكبرى. فالحرب مع إيران، في رواية كثير من هذه النصوص، ليست أزمة أمنية فحسب، بل اختبار لقدرة واشنطن على تحويل التفوق العسكري إلى نتيجة سياسية. ويظهر الأمر نفسه في غزة ولبنان؛ إذ إن الإنجازات العسكرية، مهما بدت لافتة، لا تفضي بالضرورة إلى نظام سياسي مستقر. ومن المحاور المركزية في هذه المجموعة أزمة مفهوم «النصر». ففي نصوص عدة، ولا سيما بشأن إيران ولبنان وغزة، يتكرر السؤال عمّا إذا كان النصر الحاسم ممكناً أصلاً في الظروف الراهنة. تستطيع إسرائيل ضرب منشآت أو قادة أو بنى تحتية للخصم، لكنها لا تستطيع بسهولة إلغاء الواقع السياسي والاجتماعي للقوى المقابلة. وتستطيع الولايات المتحدة خلق ضغط عسكري واقتصادي، لكنها إذا افتقرت إلى مخرج سياسي، فقد تجد نفسها مضطرة، لإنهاء الأزمة، إلى قبول اتفاق أضيق من أهدافها الأولى. هنا يبرز الفارق بين «النجاح العملياتي» و«الإنجاز الاستراتيجي». وفي الملف الإيراني، تؤكد الروايات المختلفة، رغم تباينها، أن الجمهورية الإسلامية، حتى بعد تحمل ضغط شديد، لا تزال متغيراً لا يمكن حذفه من معادلة الأمن الإقليمي. فمن منظور بعض المصادر الإسرائيلية، سيكون أي اتفاق لا يكبح بصورة جذرية البرنامج النووي الإيراني، وقدرته الصاروخية، وشبكة قواته الوكيلة، هزيمة استراتيجية. وفي المقابل، تتساءل تحليلات أميركية أكثر واقعية عمّا إذا كان القضاء الكامل على هذه القدرات ممكناً وقليل الكلفة أصلاً. والنتيجة الضمنية أن سياسة التعامل مع إيران تنتقل من منطق «إزالة التهديد» إلى منطق «إدارة التهديد»؛ وهو تحول صعب على إسرائيل، وضروري للدول العربية، ومكلف للولايات المتحدة، لكنه ربما يكون لا مفر منه. وفي هذا السياق، اكتسب مضيق هرمز مكانة تتجاوز كونه ممراً بحرياً؛ ففي النصوص المتعلقة بإيران وسوريا والطاقة، صار هرمز رمزاً للهشاشة البنيوية في الاقتصاد العالمي. ويكشف الاضطراب في هذا الممر أن حتى القوى الكبرى تواجه حدوداً أمام نقاط الاختناق الجيوسياسية. وهذا ما أتاح فرصة جديدة لبعض الفاعلين، مثل سوريا، لتقديم أنفسهم كممرات مكملة للتجارة والطاقة والعبور. ومع ذلك، لا يستطيع أي طريق بري أو ممر إقليمي، في المدى القصير، أن يكون بديلاً كاملاً عن هرمز. وتكمن أهمية هذا النقاش للشرق الأوسط في أن أمن المنطقة لم يعد يُعرَّف فقط بالقواعد العسكرية أو الأساطيل البحرية أو الاتفاقات الدفاعية، بل أصبحت البنية التحتية، والربط، والممرات، والتأمين، والطاقة، والغذاء، عناصر أساسية في مفهوم الأمن. وعلى المستوى الأطلسي، تتحدث النصوص المتعلقة بالناتو وروسيا عن أزمة ثقة بين الحلفاء الغربيين. والسؤال الرئيسي هو: إذا حوّلت الولايات المتحدة تركيزها بعيداً عن أوروبا، فهل تستطيع أوروبا وحدها توفير ردع فعال في مواجهة روسيا؟ الإجابة الغالبة سلبية. فالردع لا يتحقق بمجرد إعلان الالتزام النووي، بل يحتاج إلى حضور تقليدي، ولوجستيات، وقدرة على الضرب الدقيق، واستعداد صناعي، وإرادة سياسية موثوقة. ورسالة هذا النقاش للشرق الأوسط واضحة: الاعتماد المطلق على الضمان الأمني الأميركي لم يعد خالياً من المخاطر، حتى بالنسبة إلى أقرب حلفاء واشنطن. فإذا كانت أوروبا تشكك في ديمومة الالتزام الأميركي، فإن دول الشرق الأوسط مضطرة بدورها إلى إعادة التفكير في عمق المظلة الأمنية الأميركية وموثوقيتها. ومن جهة أخرى، تُظهر الروايات المتعلقة بالصين والولايات المتحدة أن تنافس القوى الكبرى لا يعني بالضرورة القطيعة أو الحرب الحتمية. ففي منظور وسائل الإعلام القريبة من الصين، تمثل اللقاءات الدبلوماسية والحوارات الاقتصادية دليلاً على حاجة القوتين، رغم التنافس البنيوي، إلى إدارة الخلافات. ورغم أن هذا التصور صيغ من زاوية مصالح بكين، فإنه يحمل دلالة مهمة: الاقتصاد العالمي متداخل إلى درجة تجعل سياسة إقصاء الخصم بالكامل منتجة لكلف لا يمكن التنبؤ بها. وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، تمثل هذه الحالة فرصة وخطراً في آن واحد؛ فرصة لأن دول المنطقة تستطيع المناورة بين الولايات المتحدة والصين وأوروبا وقوى أخرى، وخطراً لأن أي خطأ حسابي في تنافس القوى الكبرى قد يفضي إلى اضطراب في الطاقة والتجارة والأمن الإقليمي. وتكمل نصوص آسيا والمحيط الهادئ هذه الصورة من زاوية أخرى؛ فعقائد الولايات المتحدة والصين والهند العسكرية تُظهر أن حرب المستقبل ستكون أكثر تعددياً في المجالات، وأكثر تكنولوجية وكلفة، وأكثر

اعتماداً على المخزونات الصناعية. ولم تعد الحرب ترتبط فقط بعدد الجنود أو المعدات، بل بقدرة إنتاج الصواريخ، واستدامة سلاسل الإمداد، وصمود القواعد، والقيادة الشبكية، وإدارة الأزمة في اللحظة نفسها. كما يبيّن تقرير تراجع المخزونات الصاروخية الأميركية بعد حرب إيران أن حتى أكبر قوة عسكرية في العالم معرضة لهشاشة الاستهلاك السريع للذخائر المتقدمة. وهذا يوجه رسالة مهمة إلى دول الشرق الأوسط: لا يمكن تصور الأمن الوطني في العصر الجديد من دون قدرة صناعية، واحتياطي استراتيجي، وتنوع في مصادر الإمداد، وتكنولوجيا محلية. وفي الملف الروسي، يكتسب مفهوم «السلام بلا سلام» أهمية نظرية خاصة، إذ يوضح أن نهاية الحرب لا تعني بالضرورة نهاية العداء؛ فقد يثبت وقف إطلاق النار، بينما تستمر المنافسة والعقوبات والعمليات الاستخباراتية وإعادة الانتشار العسكري وحرب السرديات. وهذا وضع مألوف جداً للشرق الأوسط؛ فكثير من أزمات المنطقة، من لبنان إلى غزة ومن اليمن إلى الملف الإيراني، قد تدخل مراحل من خفض العنف، لكن السلام بمعناه الكلاسيكي لا يتشكل ما لم تُحل التناقضات الأساسية. لذلك يجب على صانع القرار الإقليمي أن يميز بين «وقف الحرب» و«بناء السلام». وفي المحصلة، تُظهر هذه الروايات أن النظام العالمي الجديد ليس أحادياً، ولا متعدد الأقطاب بصورة مستقرة، ولا قائماً على قواعد شفافة. إنه مزيج من تنافس القوى الكبرى، وعودة الحروب التقليدية، وانتشار التكنولوجيات غير المتماثلة، وتراجع الثقة بالتحالفات التقليدية، وتصاعد أهمية الممرات، وازدياد دور القوى الوسطى. وهذا الوضع بالنسبة إلى الشرق الأوسط تهديد وفرصة معاً: تهديد لأن الخطأ الحسابي أو الاعتماد الأحادي أو وهم النصر الحاسم قد يزج الدول في أزمات استنزافية؛ وفرصة لأن دول المنطقة، إذا تصرفت بواقعية، تستطيع ترقية مكانتها في معمار الأمن والاقتصاد العالمي الجديد. ولذلك فإن أهم نتيجة تحليلية لهذه المجموعة هي أن عصر الإجابات السهلة قد انتهى. فلم يعد ممكناً تعريف الأمن بالتحالف العسكري وحده، ولا الدبلوماسية بالتفاوض وحده، ولا الاقتصاد بالتجارة وحدها، ولا القوة بقدرة التدمير وحدها. الفاعل الناجح في النظام الجديد هو من يستطيع في الوقت نفسه احتواء التهديد، وخفض الكلفة، وبناء مسارات بديلة، وإدارة العلاقات المتعارضة، ومنع تحول الأزمات المحدودة إلى أزمات بنيوية. والشرق الأوسط، أكثر من أي منطقة أخرى، يحتاج إلى هذا الفهم.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.